مؤتمر

خمسون عامًا على حرب حزيران/ يونيو 1967:

مسارات الحرب وتداعياتها

الدوحة: 20 –22 أيار/ مايو 2017

الورقة المرجعية

مثّلت الحرب العربية – الإسرائيلية الثالثة عام 1967 نقطة تحول رئيسة؛ وليس ذلك في مسار الصراع العربي – الإسرائيلي فحسب، بل ترددت أصداؤها في دوائر إقليمية وعالمية، وطالت تداعياتها مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية في المنطقة العربية، كما كان لها أثر في الإستراتيجيات العسكرية في مختلف أنحاء العالم.

في الخامس من حزيران/ يونيو 1967، بدأت إسرائيل عدوانًا منظمًا ضد الدول العربية بهجوم جوي دمر أغلب سلاح الطيران في كل من مصر وسورية والأردن، وفرض سيطرته الجوية على سماء البلدان الثلاثة. كما هاجمت إسرائيل قواعد جوية في غرب العراق ودمرت عددًا من الطائرات الجاثمة فيها. بعد ذلك، بدأت إسرائيل عملياتها البرية والبحرية، وحققت تغيرًا جوهريًا في مسار الصراع العربي – الإسرائيلي. فعلى صعيد أول، أصبحت كامل فلسطين التاريخية تحت سيطرة إسرائيل باحتلالها للضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة. وعلى صعيد ثانٍ، فإنّ احتلال إسرائيل للجولان وسيناء كان يعني وقوع أراضٍ مصرية وسورية تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر.

بناءً على ذلك، فإنّ حرب 1967، في سياق نتائجها المباشرة وانعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي، توازي في أهميتها حرب 1948. وبالفعل، فمنذ نهاية حرب 1948، كان هناك اعتقاد ضمن التيار الرئيس والرسمي للقيادة الصهيونية مفاده أنّ حرب 1948 لم تحقق أهدافها كاملةً، ولم تُثبت وجود الكيان السياسي الصهيوني. بل إنّ شرط تثبيت نتائج حرب 1948 وحصول اعتراف عربي بإسرائيل (ولو كان ضمنيًا)، يتطلب بالضرورة أن تخوض إسرائيل حربًا جديدةً ضد الدول العربية، وأن تحقق انتصارًا عسكريًا يتضمن احتلالًا لأراضٍ جديدة، على أن تصبح هذه الأراضي جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، وموضوعًا للتفاوض واتفاقيات السلام.

الطريق إلى الحرب

منذ نهاية عقد الخمسينيات حتى اندلاع حرب 1967، اتسم المشهد العربي بانقسام عميق على عدة مستويات. وأوّل هذه المستويات وأكثرها أهميةً هو الصراع بين الأنظمة العربية الجمهورية والملكية، أو بين الأنظمة الراديكالية والمحافظة، في حين أصبح يُرمز إليه بالحرب العربية الباردة التي عبرت عن نفسها بوضوح في حرب اليمن. لم تكن الحرب العربية الباردة مقصورةً على معسكرَي الثورية والمحافظة، بل عكَس المشهد العربي، منذ نهاية الخمسينيات، تنافسًا وأحيانًا صراعًا بين بلدان المعسكر الواحد أيضًا؛ ومن ذلك الصراعات بين العراق ومصر، وبين سورية والعراق، وبين البعث ونظام ناصر. ومقابل هذا المشهد العربي، كانت السياسات الإسرائيلية العدوانية على سورية والأردن في تصاعد. فمع منتصف عام 1966، بلغ التوتر أشده بين إسرائيل وسورية بسبب بدء إسرائيل في تنفيذ خططها في تحويل منابع نهر الأردن. وفي 14 تموز/ يوليو 1966، دارت معركة جوية فوق منابع النهر بين الطائرات السورية والإسرائيلية، وأسفرت عن سقوط إحدى عشرة طائرةً سوريةً، تلتها اشتباكات عنيفة بالمدفعية.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، قامت إسرائيل بالهجوم على قرية السموع قرب مدينة الخليل، وتم نسف جميع منازلها. وفي الحالتين كانت مشاعر المواطنين العرب غاضبةً من عدم وجود ردّ عربي رادع، في حين ذهب الإعلام السوري والأردني والسعودي إلى إلقاء اللوم على الرئيس عبد الناصر لتخلفه عن نصرة الدول

العربية. ومع حلول نهاية عام 1966، ونتيجةً للضغط الشعبي والإعلامي في سورية والأردن المتمثّل بأنّ الجيش المصري يختبئ وراء قوات الطوارئ الدولية في سيناء، وهي القوات التي تم نشرها على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، كلّف عبد الناصر مجموعةَ عملٍ بإعداد تصور محدد لخطوة سياسية، يكون هدفها دراسة تداعيات قرار إنهاء وجود قوات الطوارئ. وقد أكدت مجموعة العمل أنّ المناخ في المنطقة، وفي العالم، غير ملائم لمثل هذه الخطوة في تلك الفترة، واقترحت قيام وزارة الخارجية بإرسال خطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة يبلغه فيه أنّ من حق مصر السيادي والقانوني إمكانية إنهاء مهمة قوات الطوارئ عندما ترغب في ذلك.

وعلى الرغم من تقييم مجموعة العمل مثل ذلك القرار بأنه غير ملائم، فقد أدّى تنامي الاعتداءات الإسرائيلية ضد سورية في الشهور الأولى من عام 1967، وتأكيد السوفيات وجود حشود إسرائيلية كبيرة على الحدود مع سورية استعدادًا لعمل عسكري كبير، إلى قرار عبد الناصر الذي استند إلى المعلومات السوفياتية من ناحية، وإلى تصوره المبني على وجود دعم سوفياتي له من ناحية أخرى، تعبئة القوات المسلحة وحشد جزء منها في سيناء. وفي صباح 15 أيار/ مايو، طلبت مصر سحب قوات الطوارئ الدولية من الحدود مع إسرائيل. وفي 22 أيار/ مايو، أعلنت مصر إغلاق مضايق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، وهي الذريعة التي اتخذتها إسرائيل لشن الحرب.

ردات الفعل على العدوان

سارع العرب إلى عقد مؤتمر قمة طارئة في الخرطوم في 29 آب/ أغسطس وتبنوا إعلان اللاءات الثلاث "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف" تجاه دولة الكيان الإسرائيلي. وعلى المستوى الدولي، تقدمت بريطانيا في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 بمشروع قرار إلى مجلس الأمن تم إقراره وأصبح يعرف بـ "قرار مجلس الأمن رقم 242"، وقد اتُخذ بإجماع الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن آنذاك وتضمن القرار ما يلي:

- انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي جرى احتلالها خلال الحرب (خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967).
- إنهاء جميع مظاهر الحرب وضمان حرية الملاحة البحرية.
- إنهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
- ضمان عدم انتهاك سيادة الدول واستقلالها.
- خلق مناطق منزوعة السلاح في الشرق الأوسط.

رفضت إسرائيل تنفيذ هذا القرار. وقد أصبح القرار منذ ذلك الوقت أحد المفردات الرئيسة للتعبير عن الصراع العربي – الإسرائيلي. وممّا لا شك فيه أنّ الموقف الإسرائيلي الرافض لتنفيذ القرار 242، أو تأويله بانسحاب من أراضٍ محتلة وليس من الأراضي المحتلة، كان تعبيرًا عن أنّ إسرائيل حققت في حرب 1967 ما لم تستطع تحقيقه في حرب 1948، وأنها تريد تحقيق النتائج السياسية القصوى لتوازي ما حققته عسكريًا.

تداعيات "النكسة"

فلسطينيًا، عززت هزيمة 1967 مكانة المنظمات الفدائية. ولقيت المقاومة الفلسطينية تأييدًا جماهيريًا، بل اكتسبت "صفةً تمثيليةً" للشعب الفلسطيني، في إطار ترجيح فكرة الحرب الشعبية لمواجهة الوجود الصهيوني، ولا سيما أنّ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسّع خطوط مواجهتها.

من تداعيات 1967 على الجبهة الأردنية، احتلال الضفة والقدس الشرقية (نحو 5878 كم^2) وقد كانت هذه الأراضي تحت السيادة الأردنية منذ اتفاقية الهدنة عام 1949. وشرعت إسرائيل في تقطيع الضفة ومنطقة القدس الكبرى بالمستوطنات وتهويدهما بمحاولات طرد العرب وهدم منازلهم، كما صودرت أراض بلغت نصف مساحة القدس الشرقية، وجرى نهب الكثير من ثروات الضفة – وخصوصًا المائية منها – وتحطيم العلاقة الاقتصادية بين الضفة والأردن وتحويل اقتصاد الضفة إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي. واستطاعت إسرائيل باستيلائها على أراضي الضفة تحسين وضعها الإستراتيجي وقدرتها على المناورة العسكرية، وإزالة

الخطر الذي يمكن أن يهددها من وجود أيّ جيش عربي منظم ومسلح في الضفة الغربية التي تُعدّ القلب الجغرافي لفلسطين التاريخية.

لقد سمحت سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية (نحو 70 كم^2)، بأن تضاعف أعداد المستوطنين وبناء المستوطنات التي ابتلعت مساحات كبيرةً من أراضي الضفة والقدس، حتى وصل عدد المستوطنين في الوقت الراهن إلى 260 ألف مستوطن بالضفة و185 ألف مستوطن بالقدس الشرقية. وقد تم ضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية في تموز/ يوليو 1967، ثم جرى إعلانهما بقرار من الكنيست عاصمةً موحدةً وأبديةً لإسرائيل في تموز/ يوليو 1980.

ومع وقوع الضفة الغربية وغزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، تبلور بالتدريج الموقف الداعي إلى دولة فلسطينية بعد زوال الاحتلال؛ وذلك من خلال تنافس أردني – فلسطيني على تمثيل الفلسطينيين، انتهى بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإعفاء الأردن عمليًا من عبء استعادة هذه الأراضي قبل توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل.

بعد هزيمة الجيش السوري، استولت إسرائيل على نحو 1158 كيلومترًا مربعًا من إجمالي مساحة هضبة الجولان البالغة 1860 كيلومترًا مربعًا، وقد حقق لها استيلاؤها على تلك الهضبة مكاسب إستراتيجيةً كبيرةً، وذلك لما تتميز به الجولان من تضاريس تجعلها مرتفعةً عن سطح البحر؛ فهي تستند إلى جبل الشيخ من جهة الشمال، ووادي اليرموك من الجنوب، وتشرف إشرافًا مباشرًا على الجليل الأعلى وسهلَي الحولة وطبريا. وكانت إسرائيل قبل الخامس من حزيران/ يونيو تَعُدّ الوجود العسكري السوري في الهضبة تهديدًا لمناطقها الشمالية. وشرعت إسرائيل في تجهيز نقاط عسكرية في تلك الأماكن ومن أهمها ما أعدته في جبل الشيخ من حصن عسكري على ارتفاع 2224 مترًا عن مستوى سطح البحر، كما أقامت كذلك قاعدةً عسكريةً جنوب الجولان. وقد أضافت الجولان إلى إسرائيل عمقًا دفاعيًا، تمّ من خلاله التأكد من إبعاد الخطر المباشر عن مناطقها الحيوية الآهلة بالسكان، وجعل القوات الإسرائيلية نفسها مصدر تهديد للعاصمة السورية دمشق عبر محور القنيطرة – دمشق، وكذلك عبر محاور سهل حوران.

وكما فعلت من قبلُ بالضفة الغربية والقدس الشرقية، شجعت إسرائيل المستوطنين على الاستقرار في الجولان حتى بلغ عددهم الآن نحو 20 ألف مستوطن، وفقًا للمصادر الرسمية الإسرائيلية. ومنذ أربعة عقود، لم يتوقف

النهب الإسرائيلي لموارد الجولان المائية خاصةً؛ إذ تستولي إسرائيل على مياه نهرَي اليرموك وبانياس، وتستفيد منهما في الشرب وفي الزراعة.

على الجبهة المصرية، ما إن احتلت إسرائيل سيناء عام 1967، حتى شرعت في نهب آبار النفط لسد حاجاتها المحلية، والاستفادة من المطارات والقواعد الجوية التي كانت موجودة آنذاك، وإقامة خط دفاعي على الضفة الشرقية لقناة السويس عُرف باسم "خط بارليف". هذه الأمور مجتمعةً، أفادتها عسكريًا وإستراتيجيًا، وحسّنت من قدرتها على المناورة بقواتها، وأصبح بإمكانها مهاجمة مصر في العمق، فطاولت طائراتها الكثير من المنشآت العسكرية والمدنية والاقتصادية (مطارات، ومصانع، ومدارس... إلخ) إلى أن استطاع الجيش المصري الحد من هذه الهجمات؛ وذلك بعد تمكّنه من بناء حائط صواريخ غرب القناة بمساعدة الاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من استعادة مصر جزءًا من سيناء في حرب 1973، إضافةً إلى الأجزاء الأخرى، بالمفاوضات التي أعقبت ذلك، سواء كان ذلك في كامب ديفيد عام 1978، وما تلاها من توقيع لمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام 1979، أو التحكيم الدولي عام 1988، واستعادة آخر ما تبقى (طابا) عام 1989، فإنّ هزيمة 1967 ما تزال تُلقي بظلالها على الشأن العربي والفلسطيني حتى الآن. فقد كان ثمن استعادة سيناء خروج مصر من الصراع العربي – الإسرائيلي، على الرغم من عدم استعادة الفلسطينيين حقوقهم. وبهذا، صحّت توقعات القادة الصهاينة بعد ذلك الانتصار، ومفادها أنّ هدف العرب، سوف يصبح استعادة الأراضي المحتلة، مع نسيان القضية الرئيسة التي تُشكّل أصل الصراع.

وطبقًا لمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية وملاحقها (1، و2، و3)، لا يستطيع الجيش المصري وضع قوات كبيرة مجهزة بسلاح نوعي ثقيل في سيناء، وقد حددت أعداد الجنود ونوعيات ما يحملونه من أسلحة في سيناء، ويخضع ذلك لمراقبة الأمم المتحدة، ومن غير الجائز تغييره إلا بموافقة الطرفين وبتصديقٍ من برلمان كلٍّ منهما. ويمنع في عموم سيناء على المصريين إقامة مطارات أو موانئ حربية، كما جرى تقسيم سيناء إلى خطوط ومناطق أمنية، ويتم وفقًا لمعاهدة السلام وضع أعداد معينة بأسلحة محددة من القوات المصرية في كل منطقة أو خط أمني. والتزمت الحكومات المصرية المتعاقبة بتنفيذ ما ورد في هذه المعاهدة، حتى أنه حينما قالت إسرائيل إنّ عمليات تهريب الأسلحة من سيناء إلى الأراضي الفلسطينية عبر غزة قد ازدادت، طالبةً من الحكومة المصرية زيادة أعداد قواتها لمراقبة الحدود بنحو 750 جنديًا فقط، اشترطت مصر أن يتم ذلك بتوقيع

بروتوكول إضافي يلحق بمعاهدة السلام، وأن يتمّ تصديقه من جهة الكنيست، وهو ما تم بالفعل في أيلول/ سبتمبر 2005 بأغلبية 53 صوتًا، مقابل 28 صوتًا.

تركت حرب 1967 أثارًا جوهريةً في البلدان العربية وإسرائيل. ويمكن الإشارة، على نحو مختصر، إلى أنّ هذه الحرب قد أعادت تعريف موقع إسرائيل إقليميًا ودوليًا من دولة هامشية إلى دولة قابلة للاستمرار وآمنة، بل دولة محورية يمكن الاعتماد عليها في خدمة الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، وفي الحرب الباردة، وهو ما ساهم في تدفق الاستثمارات المالية عليها وتطوير أسس التحالف الأميركي – الإسرائيلي. وقد أدى هذا الأمر، في حد ذاته، إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة في اقتصاد إسرائيل وبناها الاجتماعية والسياسية. أمّا على الصعيد العربي، فقد مثّلت حرب 1967 صدمةً كبيرةً في الوعي والفكر والوجدان العربي، وتضعضع بعدَها المشروع القومي العربي. وشهدت المنطقة صعود تيارات الإسلام السياسي كردة فعل مباشرة على الهزيمة. كما أدت الحرب إلى تحولات في البنى الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمعظم البلدان العربية. وممّا لا شك فيه أنّ جذور إعادة تعريف مفردات الصراع العربي – الإسرائيلي، ومقاربات التعامل مع القضية الفلسطينية، تأسست في أعقاب حرب 1967.

المؤتمر

انطلاقًا من أهمية الموضوع، وبمناسبة مرور نصف قرن على الحرب، يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمرًا أكاديميًا في الفترة 20 – 22 أيار/ مايو 2017 بعنوان "خمسون عامًا على حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها"، يجري فيه التركيز على مجريات الحرب، ولا سيما أنّ الدول العربية تجنبت كتابة تاريخ هذه الحرب. فالكتابات عن حرب 1967 تكاد تكون معدودةً ولا توازي أهمية الحدث الذي ترك آثاره في الإقليم، وفي التطورات الداخلية في معظم البلدان العربية. فالكتابة كانت جزءًا من المعركة الأيديولوجية والسياسية بين الأنظمة العربية، هدفها تبرئة طرف وتحميل آخر مسؤولية الحرب، سواء كان هذا الطرف نظامًا سياسيًا أو تيارًا سياسيًا/ أيديولوجيًا. في حين ركزت بعض الكتابات على الأسباب الاجتماعية

السياسية والثقافية للهزيمة والصدمة الناجمة عنها. بل إنّ بعض هذه الكتابات كان أقرب إلى جَلد الذات أو تحقيرها. أمّا من الناحية العسكرية، فقد تُرك التأريخ للإسرائيليين، ماعدا بعض السير والمذكرات العربية. إنّ غياب كتابات عربية عن حرب 1967 وتقيمها تقييمًا موضوعيًا يمكن أن يكون، في حدّ ذاته، موضوعًا للدراسة والبحث. ومن ثمّ، فإنّ مهمة المؤتمر الرئيسة هي البحث في الحرب ذاتها، من زاوية نظر التاريخ العسكري والتحليل الإستراتيجي، مع الإضاءة على تداعياتها وآثارها في القضية الفلسطينية، وتشمل محاور المؤتمر وجلساته، ما يلي:

- ظروف الحرب وسياقاتها.
- مسار الحرب على الجبهات المصرية، والسورية والأردنية: قراءة في المشهد العسكري.
- الاتصالات الدبلوماسية قبل الحرب وبعدها مباشرةً.
- أسباب الهزيمة عربيًا.
- البيئة الإقليمية والدولية عشية الحرب.
- أثر الحرب في المشروع القومي العربي (الفكر والسياسة).
- التأريخ الإسرائيلي للحرب وروايته.
- تداعيات الحرب على المشروع الوطني الفلسطيني.